محددات التنافسية العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

The determinants of global competitiveness and its impact on economic growth in MENA countries

د. محمود مجدي بربري
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان
mah_bar2010@yahoo.com

الملخص:
تعتبر التنافسية العالمية أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي أصبحت تلقى زخماً في الأدبيات الاقتصادية سواء على الصعيد التنظيري أو على الصعيد التطبيقي لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى كالنمو والبطالة والتضخم وغيرها من المتغيرات، إلا أن تلك الأدبيات لم تحسم الجدل حول مفهوم محدد للتنافسية العالمية أو مؤشرات محددة لقياس تلك التنافسية، حيث تصدر عدة جهات عالمية تقارير دورية معنية بقياس التنافسية العالمية في معظم دول العالم وفقاً لمنهجيات تختلف باختلاف الجهة المصدرة للتقرير، هذا الاختلاف في منهجية قياس التنافسية العالمية أثر بشكل مباشر على مدى مصداقية هذا المفهوم ومدى انعكاسه على مستوى معيشة المواطنين أو على الأداء الاقتصادي للدولة بشكل عام، وبناءً على ما سبق هدفت الدراسة إلى استكشاف محددات التنافسية العالمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF للوصول إلى تلك المحددات وترتيبها وفقاً لتأثيرها على التنافسية العالمية بشكل مباشر وتأثيرها على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر وذلك في الدول محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية:
التنافسية، النمو الاقتصادي، المنتدى الاقتصادي العالمي، الشرق الأوسط، شمال أفريقيا.

Abstract:

Global competitiveness is considered one of the most important economic indicators that attracted attention in the economic literature, both at the theoretical level and at the empirical level because of its direct and indirect effects on other macroeconomic variables such as economic growth, unemployment, inflation, and other variables. However, this literature did not resolve the controversy over a specific concept for global competitiveness or its sub indicators to measure that competitiveness, as several international bodies and organizations issue periodic reports on measuring global competitiveness in most countries of the world according to methodologies that differ according to the authority or the organization issuing the report. This difference in the methodology for measuring global competitiveness directly affected the credibility of this concept and its reflection on The standard of living of citizens or the economic performance of the country in general, Therefore, the study aimed to explore the determinants of global competitiveness in the countries of the Middle East and North Africa (MENA), based on the Global Competitiveness Index issued by the World Economic Forum (WEF) to reach these determinants and rank them according to their direct impact on global competitiveness. and indirect impact on economic growth in countries of the study.

Keywords:

Competitiveness, Economic growth, World economic forum, MENA countries.

مقدمة:

تسعى معظم دول العالم خصوصاً الدول النامية والصاعدة إلى الاهتمام بقضية التنافسية وذلك في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت تنافسية الدولة من أهم المعايير التي تشير إلى تقدم وازدهار الدولة على عدد من المستويات سواء اقتصادياً أو اجتماعياً أو صحياً أو تكنولوجياً، ورغم الإجماع على أهمية تحسين مؤشرات التنافسية للدول، إلا أن تحديد المقصود بالتنافسية أمر لم يتم الاتفاق عليه بعد، وحيث لم يتم الاتفاق على مفهوم واضح ومحدد للتنافسية فمن الطبيعي ألا يتم الاتفاق على طرق قياس وحساب هذا المفهوم حيث تختلف الأدبيات الاقتصادية في مفهوم التنافسية وطريقة قياسها، وحتى داخل المفهوم الواحد أو المدرسة الواحدة فمن غير المنطقي أن يتم تحديد عدد من المتغيرات لقياس التنافسية في جميع دول العالم دون تفرقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول حيث يؤدي ذلك حتماً إلى إغفال عدداً من المقومات الهامة التي تتمتع بها دولاً دون أخرى أو إقليماً جغرافياً دون الأخر حيث يصعب تحديد جميع المتغيرات التي قد تؤدي إلى تحسين التنافسية في جميع دول العالم ودمجها في نموذج أو مفهوم واحد وإن سلمنا بجواز ذلك فإن الاختلافات الإقليمية على المستوى الجغرافي قد تؤثر على الأهمية النسبية لبعض المتغيرات دون الأخرى.

ولما كانت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA تتسم بالتقارب في المقومات الاقتصادية والاجتماعية فمن الممكن أن يتم تحليل وقياس مؤشر التنافسية بين تلك الدول وبعضها للوقوف على أهم المؤشرات والمتغيرات التي تؤثر على التنافسية العالمية لتلك الدول، ولتحديد القطاعات التي تتطلب اهتماماً خاصاً وفقاً لأهميتها النسبية بين تلك المتغيرات، مع النظر إلى دور تلك المحددات وأثرها على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وذلك بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

مشكلة الدراسة:

تعتبر التنافسية العالمية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحدد أداء النشاط الاقتصادي في الدول المختلفة حيث أصبح تحسين موقع الدولة من التنافسية العالمية من أهم الأهداف التي تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيقها، إلا أنه بالرغم من وضوح الهدف إلا أن المشكلة الأساسية تكمن في تعدد المتغيرات المؤثرة على القدرة التنافسية للدولة وعدم تحديد الدرجة التي تؤثر بها تلك المتغيرات على القدرة التنافسية للدولة بالإضافة إلى تعدد مفاهيم التنافسية والمؤشرات الدالة عليها، ومدى تأثير تلك المحددات على النمو الاقتصادي في الدول المختلفة.

وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل التالي: **"ما هي محددات التنافسية العالمية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وإلى أي درجة تؤثر تلك المحددات على معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول؟"**

ويتمثل **هدف الدراسة** في الإجابة عن التساؤل السابق الخاص بتحديد محددات التنافسية العالمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والوزن النسبي لتلك المحددات وإلى أي درجة تؤثر في القدرات التنافسية لتلك الدول، مع الوقوف على دور تلك المحددات في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

وتنبع **أهمية الدراسة** من أن معظم المؤشرات والمقاييس التي تناولت قياس القدرات التنافسية للدولة لم تفرق بين مستوى الدول الاقتصادي وبعضها كما لم تفرق بين الأقاليم الجغرافية المختلفة أو موقع الدول من حركة التجارة العالمية، وهو ما قد يشكك بنتائج تلك المؤشرات، كما أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتميز بعدد من السمات المتقاربة بينها وبين بعضها البعض اقتصادياً واجتماعياً وجغرافياً وديموغرافياً الأمر الذي يزيد من أهمية قياس القدرة التنافسية والوقوف على محدداتها بالنسبة لتلك المجموعة من الدول وأثر ذلك على معدلات النمو فيها.

ويرتكز **نطاق الدراسة** على مجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبلغ عددها ١٢ دولة وهي (الجزائر – البحرين – مصر – إسرائيل – الأردن – الكويت – المغرب – عمان – قطر – السعودية – تونس – الإمارات) وذلك في ضوء توافر البيانات المتاحة عن تلك الدول في الفترة محل الدراسة ٢٠٠٨-٢٠١٧.

وتقوم **منهجية الدراسة** على المنهج الاستنباطي من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات المؤثرة في القدرات التنافسية للدولة والمتعارف عليها من النماذج المختلفة لقياس القدرة التنافسية للدولة مع إضافة عدد من المتغيرات الأخرى التي تشكل عنصراً مؤثراً في القدرات التنافسية للدولة خصوصاً في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محل الدراسة وتطبيقها على تلك الدول وذلك للوصول إلى محددات التنافسية العالمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبناءً على ما تقدم تنقسم الدراسة إلى جزئين كما يلي:

الجزء الأول: الإطار النظري للتنافسية ويتضمن مفهوم التنافسية من المنظور الكلي ومن المنظور الجزئي، وكيف تم تناول قضية التنافسية في المدارس الاقتصادية المختلفة كما يتضمن هذا الجزء مسحاً في تعاريف التنافسية المختلفة ويختتم بأبرز المؤشرات التي تستخدم لقياس التنافسية العالمية للدول.

الجزء الثاني: ويتضمن الدراسة التطبيقية للوقوف على أثر محددات التنافسية العالمية الخاصة بالمنتدى الاقتصادي العالمي WEF في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا على النمو الاقتصادي في تلك الدول بالاعتماد على سلسلة بيانات Panel Data للبيانات المتاحة عن الدول الاثنتي عشرة محل الدراسة في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٧.

الجزء الأول: الإطار النظري للتنافسية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

رغم الجدل الدائر بين الأدبيات الاقتصادية حول مفهوم التنافسية إلا أنه يمكن التمييز بين مصطلحين مختلفين تمام الاختلاف فهناك مفهوم التنافسية على مستوى

الاقتصاد الجزئي أو التنافسية على مستوى المؤسسة والتنافسية على المستوى الكلي أو على مستوى الدولة.

التنافسية من منظور الاقتصاد الجزئي:

على مستوى المنشأة يوجد مفهوم واضح ومحدد للتنافسية يقوم على قدرة المنشأة على المنافسة والنمو وتحقيق الأرباح، وبالتالي كلما كانت المنشأة قادرة على إنتاج منتجات تلاقي احتياجات الأسواق الدولية من حيث السعر والجودة كلما كانت أكثر تنافسية وكلما تأكد بقاءها في السوق، وكلما كانت المنشأة أكثر تنافسية مقارنة بمنافسيها كلما استحوذت على حصة أكبر في السوق الذي تعمل به، والعكس صحيح فكلما كانت المنشأة أقل تنافسية من حيث السعر والجودة والوصول للمستهلك كلما ضعفت فرص بقاءها في السوق ما لم تتمتع بدعم خارجي أو حماية[١].

التنافسية من منظور الاقتصاد الكلي:

على النقيض من المستوى الجزئي فإن مفهوم التنافسية على المستوى الكلي مفهوماً متنازع عليه بين الأدبيات والمدارس الاقتصادية ورغم الإجماع على أن تحسين القدرة التنافسية للدولة يعد هدف أساسي من أهداف السياسة الاقتصادية لكل دول العالم، إلا أنه هناك الكثير من الجدل الدائر حول ما تعنيه كلمة تنافسية من الأساس، وتكمن خطورة هذا الأمر في أنه من غير المعقول أن نتحدث عن تنافسية الاقتصاد الكلي للدول ونعقد المقارنات بين القدرات التنافسية للدول وبعضها في الوقت الذي لا يوجد فيه مفهوم واضح ومحدد لتنافسية الاقتصاد الكلي من الأساس، وبالتالي فمن غير المنطقي أن تقوم السياسة الاقتصادية على تحقيق هدف متنازع على تفسيره حتى الآن.

ويعود هذا الاختلاف في الأساس إلى أن مفهوم التنافسية على المستوى الكلي انبثق من مفهوم التنافسية على المستوى الجزئي أو التنافسية على مستوى

المؤسسة رغم الاختلاف الكبير بين المفهومين من عدة أوجه، أولها أن التنافسية على مستوى المؤسسة مفهوم واضح بحيث أن خروج المؤسسة من السوق يتم وفق قواعد محددة في حالة عدم قدرتها على المنافسة وتقديم منتجاتها بالجودة والسعر المطلوبين في السوق أو الوفاء بالتزاماتها تجاه عامليها أو مورديها وبالتالي هناك نقطة محددة إذا تخطتها المؤسسة تخرج من السوق، بعكس الوضع بالنسبة للدول فلا توجد نقاط أو حدود دنيا لأداء الدولة تخرج بعدها من السوق فربما يكون أداء الدولة الاقتصادي جيد ويحقق الرفاهية لمواطنيها وربما يكون أدائها غير مقنع بالنسبة لمواطنيها ففي جميع الحالات لا توجد نقاط أو حدود دنيا Bottom line تخرج بعدها الدولة من الأسواق الدولية[٢].

١- المدرسة الكلاسيكية:

وفقاً للمدرسة الكلاسيكية فإن التخصص وتقسيم العمل يسهم في نمو اقتصاديات الحجم واختلاف الأنماط الإنتاجية بين الدول، كما أن الاستثمار في رأس المال (الآلات) ونمو التجارة (حصة الدولة في التجارة الدولية) سيعملان على تحقيق مزيد من التخصص وزيادة الإنتاجية التي تؤدي بدورها إلى زيادة معدلات النمو، كما أن أدم سميث قد أوضح أن الميزة المطلقة التي قد تتمتع بها الدول ستعمل على تحرير التجارة الدولية نتيجة تخصص الدولة في سلع محددة نتيجة تمتعها بميزة مطلقة في إنتاج تلك السلع وبالتالي ستقوم بتصديرها مقابل استيراد سلع تتمتع فيها دول أخرى بميزة مطلقة وبالتالي يتحسن وضع الجميع نتيجة الإنتاج بمدخلات أقل وبتكاليف أقل.

أما بالنسبة لوجهة نظر ريكاردو فإنه يمكن لدولة أن تتمتع بميزة مطلقة في أكثر من سلعة إلا أنها تتخصص في سلع تتمتع فيها بميزة نسبية ورغم الاختلاف في التطبيق إلا أن النتيجة لن تختلف حيث ستحظى جميع الدول بمكاسب نتيجة التجارة الحرة.

وبالتالي يمكن تلخيص إسهام المدرسة الكلاسيكية في التنافسية في أن الدولة يجب أن تعمل على التخصص في إنتاج سلع معينة حتى تتمتع فيها بميزة

(مطلقة – نسبية) تمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج بالشكل الذي يسمح لها بأن تحوذ حصة أكبر في معاملات التجارة الدولية، إضافة إلى ذلك فإن فكرة الميزة النسبية طورت مفهوم التنافسية لإنه وفقاً لنظرية الميزة النسبية فإن جميع الدول يمكن أن تتمتع بميزة نسبية في منتج واحد على الأقل وبالتالي فإن جميع الدول قادرة على المنافسة دولياً، إلا أن هذه الفكرة طالتها الانتقادات حيث أن نموذج الميزة النسبية لم يفسر المزايا النسبية بين الدول الصناعية الحديثة، كما أن النموذج غير صالح للتطبيق بالنسبة لدولتين يمتلكا نفس تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للإنتاج، بالإضافة لذلك فإن فكرة ربط القدرة التنافسية للدولة على تكاليف الفرصة البديلة فقط يعتبر مفهوماً قاصراً وغير واف[٤].

٢- المدرسة النيو كلاسيكية:

بالنسبة للمدرسة النيو كلاسيكية تعددت الآراء حول مفهوم وطبيعة التنافسية، فوفقاً لجون كلارك John M. Clark فالميزة التنافسية تقوم على الابتكارات بالإضافة إلى ذلك فإن نجاح المؤسسة في الاستحواذ على حصة أكبر في السوق سيكون على حساب مؤسسة أخرى من خلال انخفاض حصتها أو خروجها من السوق، بعكس الوضع بالنسبة للدول فنجاح دولة ونموها في الأسواق الدولية يخلق فرصاً أخرى لدول أخرى حيث إن التجارة الدولية ليست ذات محصلة صفرية، أي أن أي تحسن في الأوضاع الاقتصادية لدولة ما لن يكون بالضرورة على حساب دولة أو دول أخرى[٣].

التنافسية في المدارس الاقتصادية:

رغم أن الاهتمام بمصطلح التنافسية قد برز على الساحة الاقتصادية الدولية في العقود الأخيرة، إلا أن معظم المدارس الاقتصادية قد تعرضت لقضية التنافسية بشكل صريح أو بشكل ضمني داخل نظرياتها سواء بالنسبة للدولة أو بالنسبة للمؤسسات.

التي تنفذها المؤسسات والتي بدورها تحفز الشركات على المنافسة بقوة داخل الأسواق، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، أما بالنسبة لروي الديرسون Wroe Alderson فهناك ستة مصادر أساسية لتنافسية الشركات تتمثل في فئات العملاء داخل السوق، الترويج والإعلان، قنوات توزيع المنتج والوصول للعملاء، تطوير المنتجات، تحسين العملية الإنتاجية، والابتكار، تلك العوامل الستة تدفع الشركات نحو تحقيق مزايا تنافسية الأمر الذي يؤدي بدوره لتحسين القدرة التنافسية للدولة بالكامل، أما وفقاً لجوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter فإن بقاء المؤسسة من عدمه في السوق في الأجل الطويل مرتبط بشكل كامل بقدرتها على التكيف مع المتغيرات الخارجية وقدرتها على الابتكار وتحقيق الكفاءة بشكل مستمر حيث أن قدرة المؤسسة على الابتكار هي مفتاح لتحقيق الميزة التنافسية سواء على المستوى الجزئي أو المستوى الكلي[٥].

٣- النظريات المعاصرة:

ظهرت العديد من الآراء المعاصرة التي اهتمت بتناول موضوع التنافسية العالمية، ومن هذه الآراء رأي بول كروجمان Paul Krugman الذي ربط بين التنافسية العالمية ونمو الإنتاج بل جعل نمو الإنتاج هو المحرك الأساسي للتنافسية العالمية، كما ربط كروجمان بين مستوى القدرة التنافسية المرتفع في بعض الدول ومستوى معيشة مواطنيها رغم أراءه المناهضة لمفهوم التنافسية على المستوى الكلي من الأساس، ومن بين الآراء المعاصرة الأخرى رأي مايكل بورتر Michael Porter الذي ربط بين التنافسية العالمية للدول بإنتاجية تلك الدول على المدى الطويل والتي تتطلب بيئة عمل تدعم الابتكار المستمر سواء على مستوى المنتج أو على مستوى عمليات الإنتاج أو على مستوى الإدارة، كما أوضح بورتر أنه هناك أربعة عوامل تسهم في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات داخل الدولة هي ظروف الطلب، الصناعات الداعمة والوسيطة والعناقيد

الصناعية، استراتيجية الشركة نفسها وموقعها من المنافسة العالمية، وحجم الموارد وعناصر الإنتاج المتاحة (عمل ، أرض، رأس مال، تنظيم)[٦].

مسح في تعاريف التنافسية على المستوى الكلي:

تسبب الجدل الدائر بين الأدبيات والمدارس الاقتصادية في تنوع مفاهيم وتعاريف التنافسية فربطتها بعض الأدبيات بالإنتاجية الكلية للدولة بينما ربطتها بعض الأدبيات الأخرى بتحسين مستوى معيشة المواطنين بينما عارضت بعض الأدبيات الأخرى وجود مفهوم للتنافسية على المستوى الكلي من الأساس وفيما يلي مجموعة من تعريفات ومفاهيم التنافسية على المستوى الكلي.

- **تعريف اللجنة الاقتصادية المشكلة من الرئيس الأمريكي ريجان عام ١٩٨٤ لبحث تنافسية الاقتصاد الأمريكي** "القدرة التنافسية للدولة هي الدرجة التي تستطيع بها الدولة إنتاج سلع وخدمات تلبي معايير ومتطلبات الأسواق العالمية وذلك في ظل سوق حرة عادلة مع تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لمواطنيها وزيادة في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة مع الالتزام بقدرة الدولة التامة على سداد التزاماتها الخارجية وعدم الاقتصار على منظور ضيق للتنافسية يهتم فقط بتحسين حالة الميزان التجاري[٧]".
- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD** "هي الدرجة التي تستطيع بها الدولة إنتاج سلع وخدمات تلاءم متطلبات السوق العالمي وذلك في ظل سوق عالمية مفتوحة مع زيادة الدخل الحقيقي لمواطنيها[٨]".
- **تعريف تقرير التنمية الأوروبي ٢٠٠٠** "يعتبر اقتصاد الدولة اقتصاداً تنافسياً إذا نجحت تلك الدولة في تحسين مستوى معيشة مواطنيها وتحقيق معدل توظف مرتفع على أساس مستدام، مع التأكيد على أن النشاط الاقتصادي لا يجب أن يسبب نمواً غير مستداماً في الميزان التجاري للدولة أو يؤثر سلباً على رفاهية الأجيال القادمة[٩]".

- **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي WEF** "هي مجموعة العوامل والمؤسسات والسياسات التي تحدد إنتاجية اقتصاد دولة ما والتي بدورها تحدد إلى أي مدى يمكن لهذا الاقتصاد أن ينمو ويزدهر[١٠]".
- **تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD** "القدرة التنافسية للدولة هي مفهوم شامل يقيم قدرة الدولة على خلق والحفاظ على بيئة اقتصادية مستدامة قادرة على خلق قيمة مضافة لمؤسسات هذه الدولة وتحسين رفاهية مواطنيها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً[١١]".

من خلال التعريفات السابقة يمكننا تحديد العناصر الأساسية المؤثرة في القدرة التنافسية للدولة على المستوى الكلي كما يلي:

١- اتفقت جميع التعريفات على أن القدرة التنافسية لابد وأن تقترن بتحسين مستوى معيشة المواطنين داخل الدولة من خلال زيادة الدخل الحقيقي وتحقيق عدالة في توزيع الدخل وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي.
٢- تتطلب زيادة القدرة التنافسية للدولة العمل في إطار سوق دولية حرة واقتصاد مفتوح يشجع على التنافس مع الدول الأخرى والتطور والابتكار المستمرين.
٣- تحسين القدرة التنافسية للدولة عملية مستمرة وليست مجرد تغيرات قصيرة الأجل قد ينتج عنها نمواً غير مستدام.
٤- لا يجب أن يقتصر مفهوم التنافسية على تحسين مستوى المعيشة من جانب ارتفاع الدخل الحقيقي فقط، بل يجب أن يمتد ليشمل ازدهار مستوى المعيشة على المستوى الاجتماعي والثقافي والبيئي.
٥- جميع مفاهيم التنافسية تعاملت مع القدرة التنافسية للدولة كنتيجة مثل (تحسن الإنتاجية – تحسن مستوى المعيشة) بدلاً من تحديد العوامل التي تفسر القدرة التنافسية للدولة في حد ذاتها.

قياس التنافسية:

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس القدرة التنافسية للدول على المستوى الكلي للدولة وتحديد أثرها على مستوى معيشة المواطنين وأثرها على الازدهار العام لاقتصاد الدولة، كما ركزت معظم المؤشرات على تحديد المتغيرات المؤثرة على تنافسية الدولة بشكل أكبر من تفسير دلالة مؤشر التنافسية ذاته، حيث يسهل التعرف على المؤشرات الدالة على التنافسية في معظم النماذج المفسرة لها ومعرفة أثر كل متغير على تحسن الوضع الاقتصادي للدولة إلا أن المشكلة في أن مؤشر التنافسية النهائي في حد ذاته مازال مؤشراً غامضاً من الصعب تفسير دلالته على الوضع الاقتصادي للدولة، وفيما يلي مجموعة من المؤشرات والنماذج والمقاييس التي اهتمت بقياس القدرة التنافسية للدولة على المستوى الكلي:

١- مؤشر التنافسية العالمية GCI التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي:

يعتبر من أهم المؤشرات التي اهتمت بقياس القدرة التنافسية للدولة مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدر من خلال المنتدى الاقتصادي العالمي WEF حيث يعتمد مؤشر التنافسية العالمي GCI على اثنتي عشرة متغير لقياس الإنتاجية في مختلف القطاعات، هذه المؤشرات هي (مؤسسات الدولة، البنية الأساسية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، استقرار الاقتصاد الكلي للدولة، الصحة، التعليم ومهارات العمل، سوق السلع والخدمات، سوق العمل، النظام المالي للدولة، حجم السوق، بيئة الأعمال، القدرات الابتكارية في الدولة)، كما تتضمن تلك المتغيرات الاثنتي عشرة حوالي ١٠٣ مؤشراً فرعياً لتفسير المتغيرات السابقة[١٢].

٢- مؤشر التنافسية العالمية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD:

يعتبر مؤشر التنافسية الذي يصدر من المعهد الدولي للتنمية الإدارية من أهم المؤشرات المفسرة للتنافسية حيث يتضمن أربعة مؤشرات أساسية وما يزيد عن ٣٠٠ مؤشر فرعي كما تتغير تلك المؤشرات بين عام وأخر، وتتمثل المتغيرات المفسرة للتنافسية وفقاً لتقدير المعهد الدولي للتنمية الإدارية في (الأداء

الاقتصادي للدولة، الكفاءة الحكومية، كفاءة قطاع الأعمال، البنية الأساسية)، ولا يمكن تجنب التداخل بين المتغيرات الفرعية وبعضها أثناء تقدير مؤشر التنافسية العالمية كما يتم الاعتماد في تقدير مؤشر التنافسية العالمية على مجموعة من المؤشرات النوعية جنباً إلى جنب مع المؤشرات الكمية[١٣].

٣- مؤشر التنافسية التابع لمجلس التنافسية الأمريكي:

وفقاً لهذا المؤشر يتم قياس القدرة التنافسية للدولة بالاعتماد على أربعة مؤشرات هي: الاستثمار لما له من أهمية كبيرة في نمو الأنشطة الاقتصادية حيث يتضمن هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تقيس الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والبنية الأساسية والاستثمار في العنصر البشري، أما المؤشر الثاني فخاص بالإنتاجية والتي تتحدد من خلال عدد من المؤشرات الفرعية أيضاً مثل إنتاج السلع والخدمات وأداء عنصر العمل والكفاءة في استخدام عناصر الإنتاج، أما المؤشر الثالث فيختص بقياس التجارة الدولية ومدى ارتباط الإنتاج المحلي بالأسواق العالمية، أما المؤشر الرابع فيختص بمستوى المعيشة باعتبار أن تحسينه يمثل الهدف الأسمى لزيادة القدرة التنافسية للدولة[١٤].

٤- التنافسية وفقاً لمقياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

أعدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية برنامجاً للبحث في محددات النمو الاقتصادي طويل الأجل والتنافسية، وركز البرنامج على إنتاجية العمالة كمحدد أساسي لزيادة الإنتاجية الكلية بالدولة وبالتالي كمحدد أساسي للنمو طويل الأجل والتنافسية واعتمد في قياس تنافسية الدول على خمس محددات هي: كثافة استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الابتكار ونشر التكنولوجيا، رأس المال البشري، ريادة الأعمال، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي وحماية المنافسة[١٥].

٥- مؤشرات التنافسية والإنتاجية في الحكومة البريطانية:

نشرت الحكومة البريطانية من خلال وزارة التجارة والصناعة تقريراً في عام ١٩٩٩ عن مؤشرات التنافسية كأول دولة أوروبية تضع مؤشر التنافسية كمحور أساسي في صياغة سياستها الاقتصادية بهدف تحويل اقتصاد المملكة

المتحدة إلى اقتصاد معرفي وتقليل الفوارق بينها وبين منافسيها في الإنتاجية ومستوى معيشة المواطنين، واعتمد قياس التنافسية وفقاً لهذا المؤشر على ٣٨ محدد فرعي وخمس محددات أساسية هي: الاستثمار، الابتكار، المهارات، الصناعة، وتنافسية الأسواق[١٦].

وتعتبر المؤشرات السابقة أهم المؤشرات أو المقاييس المستخدمة في قياس التنافسية على مستوى الدول ومع ذلك يعد المؤشر الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي أفضل تلك المؤشرات وذلك لعدة أسباب تتمثل في أنه المؤشر صاحب العدد الأكبر من المتغيرات المفسرة للتنافسية بين الدول كما أنه يتم إعداده بشكل سنوي وليس على فترات متقطعة مثل باقي المؤشرات، كما أنه تم إعداده ليكون مؤشراً عالمياً ولم يتم إعداده وفقاً لدولة أو إقليم بعينه، بالإضافة إلى اعتماده على خبراء من داخل معظم الدول الواردة في التقرير للتأكد من مصداقية وموثوقية البيانات المتاحة عن تلك الدول.

ورغم تعدد مزايا مؤشر التنافسية العالمية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي إلا أنه يشوبه بعض المشاكل، حيث تتمثل تلك المشاكل في أن المؤشرات الموضوعة لتحديد تنافسية الدول جاءت ثابتة على مستوى جميع الدول حيث تم تحديد ١٢ محدد للتنافسية كما ذكروا من قبل، كما تم تثبيت الوزن النسبي لتلك المؤشرات على مستوى جميع الدول الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى إهمال عدداً من المؤشرات الأخرى التي تمثل أهمية كبيرة لبعض الدول أو الأقاليم التي تتمتع دون غيرها ببعض المميزات الاقتصادية أو الجغرافية أو الديمغرافية والتي قد تكون عاملاً حاسماً في زيادة تنافسية تلك الدول أو الأقاليم.

تحليل أداء الدول محل الدراسة في محددات التنافسية العالمية التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي:

كما تم الإيضاح من قبل فإن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتشابه في عدد من المقومات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى تقارب أداءها في محددات التنافسية العالمية حيث يوضح الجدول التالي متوسط قيم محددات التنافسية العالمية للدول محل الدراسة في الفترة بين ٢٠٠٨ – ٢٠١٧.

جدول رقم (١): متوسط قيم محددات التنافسية العالمية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة بين ٢٠٠٨-٢٠١٧.

	الجزائر	البحرين	مصر	اسرائيل	الأردن	الكويت	المغرب	عمان	قطر	السعودية	تونس	الإمارات
مؤشر التنافسية الكلي	٣,٩٢	٤,٥٣	٣,٨	٥,٠١	٤,٢٥	٤,٥٥	٤,١٤	٤,٥	٥,١٦	٤,٩٦	٤,٢٢	٥,٠٧
مؤسسات الدولة	٣,٢٥	٤,٩٧	٣,٧٧	٤,٦٥	٤,٦	٤,٢٢	٤,٠٩	٥,١٦	٥,٦٩	٥,١	٤,٣	٥,٥٦
البنية الأساسية	٣,٢١	٥,٠٧	٣,٦٦	٤,٩١	٤,٢٢	٤,٢٩	٤,٠٦	٤,٩٢	٥,٢٤	٥,٠٣	٤,١٢	٦,١٤
استقرار الاقتصاد الكلي	٥,٥٣	٥,١٦	٣,١٤	٥	٣,٨٤	٦,٤٣	٤,٩٣	٥,٩٢	٦,٣	٥,٩٤	٤,٥٧	٥,٩٧
الصحة	٥,٥	٦,١	٥,٣٥	٥,٩٧	٥,٧٥	٥,٥٦	٥,٤٨	٥,٦٣	٦,٣	٥,٨٢	٦	٦,١
مهارات العمل	٣,٥٨	٤,٧	٣,٤	٥,٠٤	٤,٥٢	٣,٩٣	٣,٥٣	٤,١٧	٤,٩٤	٤,٦٤	٤,٤٢	٤,٩٧
سوق المنتجات	٣,٤١	٥	٣,٩٣	٤,٥٣	٤,٥	٤,٢١	٤,٢٨	٤,٧	٥,٢	٤,٨٤	٤,٢٦	٥,٣٥
سوق العمل	٣,٢٥	٤,٧	٣,٢	٤,٦٧	٤	٤,١	٣,٦٢	٤,٤١	٤,٩٨	٤,٣٤	٣,٧	٥,٠٤
النظام المالي	٢,٧٥	٤,٧٧	٣,٦٢	٥,٠٢	٤,١٣	٤,١	٣,٩٧	٤,٥٣	٥	٤,٥٤	٣,٦٧	٤,٧٤
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢,٧٦	٤,٩	٣,٢٧	٥,٤٢	٣,٨	٣,٨٩	٣,٥٧	٤,٠٥	٥	٤,٥	٣,٦٧	٥,٢٩
حجم السوق	٤,٤٤	٣,٠٢	٤,٨٦	٤,٢٧	٣,٣٤	٣,٩٧	٤,١٣	٣,٦٥	٣,٩٦	٥,٠٨	٣,٧٩	٤,٥
بيئة الأعمال	٣,١	٤,٣٥	٣,٨١	٤,٩٦	٤,٢٣	٤,٠٦	٣,٨٣	٤,١٩	٥,٠٧	٤,٧	٣,٩٧	٥,٠٨
الابتكار	٢,٦	٣,٢٩	٢,٨٧	٥,٥	٣,٤٢	٢,٩٥	٣,٠٢	٣,٣٥	٤,٥١	٣,٨٤	٣,٣٤	٤,١٥

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لتقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي إصدارات مختلفة.

يتضح من الجدول السابق تقدم كل من قطر والإمارات وإسرائيل في متوسط مؤشر التنافسية العالمية على الدول الأخرى محل الدراسة، حيث احتلت قطر الترتيب في كل من مؤسسات الدولة والصحة، بينما احتلت الإمارات المقدمة في مؤشرات البنية الأساسية وسوق المنتجات وسوق العمل واقتسمت الترتيب الأول مع قطر في مؤشر بيئة الأعمال، بينما احتلت إسرائيل المقدمة في مؤشر مهارات العمل والسوق المالي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والابتكار، من جانب أخر فقد تذيلت مصر ترتيب الدول محل الدراسة من حيث متوسط مؤشر التنافسية الإجمالي وإن أظهر الوضع تحسناً سنوياً في السنوات محل الدراسة مع عدم الاستفادة من ضخامة حجم السوق أو ضخامة سوق المنتجات وسوق العمل كمؤشرات يمكن أن تتصدر فيهم مصر القائمة.

الجزء الثاني: الدراسة التطبيقية لتحليل أثر محددات التنافسية العالمية على معدلات النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

من خلال العرض السابق يمكن القول أن مؤشر التنافسية العالمية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي يعتبر من أفضل المؤشرات لقياس التنافسية العالمية للدول، وذلك لتضمنه عدداً كبيراً من المؤشرات الفرعية المتنوعة التي تشمل معظم جوانب الاقتصاد في الدولة، ومع ذلك فلا يمكن الجزم مطلقاً بأن المتغيرات الأساسية الاثنتي عشرة تؤثر بنفس القيمة سواء في مؤشر التنافسية العالمية نفسه أو في معدلات النمو وبالتالي تهدف الدراسة التطبيقية إلى قياس أثر متغيرات التنافسية العالمية الأساسية الاثنتي عشرة على مؤشر التنافسية العالمية الإجمالي بشكل مباشر وقياس أثرهم على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة بشكل غير مباشر مع الوقوف على الوزن النسبي لتلك المتغيرات، ولما كانت تلك المتغيرات تمتلك مجموعة من الخصائص المشتركة الأمر الذي يعني احتمالية وجود ارتباط بين تلك المتغيرات وبعضها خصوصاً في ظل تشابه وحدات قياس تلك المتغيرات (٠ = أقل تقييم، ٧ = أعلى تقييم)، فقد تم استخدام أسلوب تحليل المسار Path Analysis بالاستعانة ببرنامج AMOS أو(Analysis of moment structure Ver.26).

بحيث يستخدم أسلوب تحليل المسار في تقييم العلاقة السببية بين متغير تابع ومتغيرين مستقلين أو أكثر وفي هذه الحالة سيتم قياس تأثير مؤشرات التنافسية الاثنتي عشر على مؤشر التنافسية الإجمالي بشكل مباشر وتأثيرها على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر، بحيث يصبح مؤشر التنافسية الإجمالي في هذه الحالة متغيراً وسيطاً يتأثر مباشرة بمؤشرات التنافسية الفرعية الاثنتي عشر ويؤثر مباشرة في النمو الاقتصادي، بينما تؤثر مؤشرات التنافسية الاثنتي عشر في النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر.

وبمراجعة الدراسات التطبيقية السابقة يمكن القول إن النمو الاقتصادي كمتغير تابع معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يتأثر بكل من، مؤشر التنافسية العالمية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت وإجمالي القوة العاملة في الدولة والناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة كمتغيرات مستقلة، وذلك على النحو التالي:

- GDP_t^n: الناتج المحلي الإجمالي للدولة n في السنة t.
- GCE_t^n: مؤشر التنافسية العالمية للدولة n في السنة t.
- k_t^n: إجمالي تكوين رأس المال الثابت للدولة n في السنة t.
- L_t^n: إجمالي القوة العاملة بالدولة n في السنة t.
- GDP^n_{t-1}: الناتج المحلي الإجمالي للدولة n في السنة t-1.

أما بالنسبة لمؤشرات التنافسية الفرعية والتي تؤثر في مؤشر التنافسية العالمية الإجمالي بشكل مباشر وتؤثر على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر فجاءت على النحو التالي:

- X1: مؤسسات الدولة.
- X2: البنية الأساسية.
- X3: استقرار الاقتصاد الكلي بالدولة.
- X4: الصحة.
- X5: مهارات العمل.
- X6: سوق المنتجات.
- X7: سوق العمل.

- X8: النظام المالي.
- X9: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- X10: حجم السوق.
- X11: بيئة الأعمال.
- X12: الابتكار.

وقد تم تجميع البيانات للدول محل الدراسة من عدة مصادر حيث تم تجميع المؤشرات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت وإجمالي القوة العاملة بالدولة من خلال بنك البيانات التابع للبنك الدولي، بينما تم تجميع البيانات الخاصة بمؤشر التنافسية العالمية من خلال تقارير التنافسية العالمية التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي.

وقد تم رسم النموذج بيانياً وفقاً للشكل التالي:

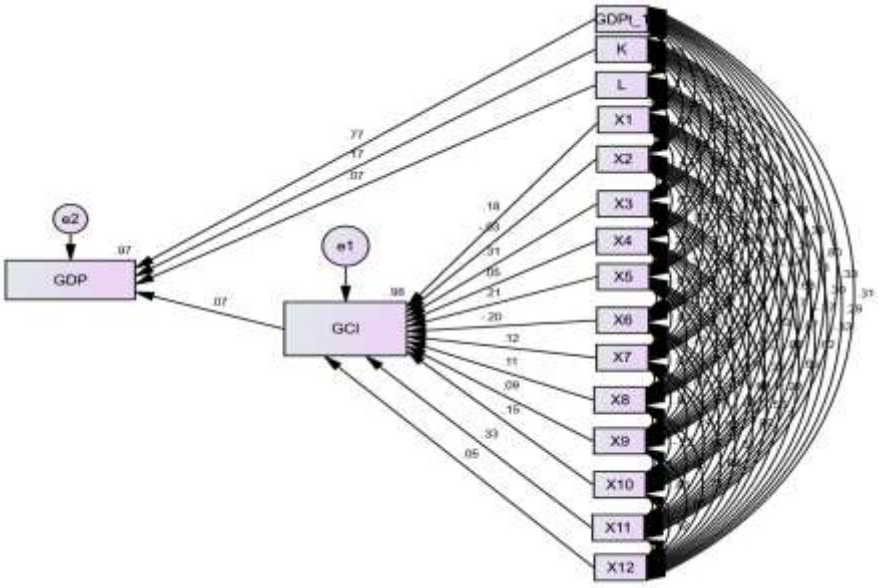

وبعد تقدير النموذج جاءت النتائج كما يلي:

Dependent	independent	Estimate	S.E.	C.R.	P
GCI	X2	-0.019	0.029	-0.638	0.524
GCI	X3	0.132	0.008	17.088	0.001
GCI	X4	0.07	0.032	2.181	0.029
GCI	X5	0.164	0.031	5.364	0.001
GCI	X6	-0.166	0.052	-3.218	0.001
GCI	X7	0.083	0.032	2.569	0.01
GCI	X8	0.071	0.027	2.66	0.008
GCI	X9	0.048	0.023	2.085	0.037
GCI	X10	0.116	0.017	7.008	0.001
GCI	X12	0.029	0.023	1.248	0.212
GCI	X11	0.252	0.05	4.983	0.001
GCI	X1	0.115	0.033	3.532	0.001
GDP	GCI	24852583261	10247303196	2.425	0.015
GDP	L	1645.734	641.889	2.564	0.01
GDP	K	0.712	0.206	3.467	0.001
GDP	GDPt_1	0.791	0.057	13.763	0.001

يتضح من الجدول السابق أن المتغير X2 الخاص بالبنية الأساسية والمتغير X12 الخاص بالابتكار جاءا غير معنويين حيث جاءت قيمة P مساوية 0.524 لمتغير البنية الأساسية بينما قيمة C.R. أقل من 1.964 وهي القيمة الأدنى ليكون المتغير معنوياً وهي حاصل قسمة قيمة Estimate على قيمة الخطأ المعياري S.E. لكل متغير، كما جاءت قيمة P مساوية 0.212 لمتغير الابتكار بينما قيمة C.R. أقل من 1.964.

بالنسبة لباقي المتغيرات فقد جاءت جميعها معنوية سواء بالنسبة لمتغيرات التنافسية الفرعية المؤثرين في مؤشر التنافسية العالمية الإجمالي GCI أو بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى المؤثرة في GDP.

تعامل النموذج مع مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity حيث إن معظم متغيرات التنافسية الفرعية ترتبط ببعضها البعض، حيث يعمل نموذج تحليل المسار Path Analysis على تلافي أثار هذه المشكلة عند التقدير.

بالنسبة لقيمة المعلمات الخاصة بالمتغيرات المفسرة في النموذج فجاءت كما يلي:

أولاً التأثيرات المباشرة Standardized Direct effects (تأثير متغيرات التنافسية الاثنتي عشر على مؤشر التنافسية العالمية الإجمالي، وتأثير المتغيرات المستقلة الأخرى على الناتج المحلي الإجمالي):

	GCI	GDP
GDPt_1	**0**	**0.766**
K	**0**	**0.171**
L	**0**	**0.072**
X7	**0.117**	**0**
X4	**0.052**	**0**
X9	**0.09**	**0**
X12 (غير معنوي)	**0.051**	**0**
X11	**0.327**	**0**
X10	**0.151**	**0**
X8	**0.105**	**0**
X6	**-0.201**	**0**
X5	**0.213**	**0**
X3	**0.31**	**0**
X1	**0.183**	**0**
X2 (غير معنوي)	**-0.032**	**0**
GCI	**0**	**0.067**

ثانياً التأثيرات غير المباشرة Standardized Indirect effects (تأثير متغيرات التنافسية الاثنتي عشر على الناتج المحلي الإجمالي):

	GCI	GDP
GDPt_1	**0**	**0**
K	**0**	**0**
L	**0**	**0**
X7	**0**	**0.008**
X4	**0**	**0.004**
X9	**0**	**0.006**
X12 (غير معنوي)	**0**	**0.003**
X11	**0**	**0.022**
X10	**0**	**0.01**
X8	**0**	**0.007**
X6	**0**	**-0.014**
X5	**0**	**0.014**
X3	**0**	**0.021**
X1	**0**	**0.012**
X2 (غير معنوي)	**0**	**-0.002**
GCI	**0**	**0**

ثالثاً التأثيرات الإجمالية Standardized total effects:

	GCI	GDP
GDPt_1	**0**	**0.766**
K	**0**	**0.171**
L	**0**	**0.072**
X7	**0.117**	**0.008**
X4	**0.052**	**0.004**
X9	**0.09**	**0.006**
X12 (غير معنوي)	**0.051**	**0.003**
X11	**0.327**	**0.022**
X10	**0.151**	**0.01**
X8	**0.105**	**0.007**
X6	**-0.201**	**-0.014**

X5	**0.213**	**0.014**
X3	**0.31**	**0.021**
X1	**0.183**	**0.012**
X2 (غير معنوي)	**-0.032**	**-0.002**
GCI	**0**	**0.067**

أما عن جودة النموذج ككل فقد جاءت النتائج كما يلي:

CMIN

Model	**NPAR**	**CMIN**	**DF**	**P**	**CMIN/DF**
Default model	138	36.024	15	0.002	2.402
Saturated model	153	0	0		
Independence model	17	3810.327	136	0	28.017

جاءت قيمة CMIN/DF بين ٢ و٥ بما يعني زيادة القوة التفسيرية للنموذج علماً بأنه كلما زاد حجم العينة كلما أصبحت قيمة CMIN غير مؤثرة في النموذج وليست ذات أي دلالة.

Baseline Comparisons					
Model	**NFI**	**RFI**	**IFI**	**TLI**	**CFI**
	Delta1	**rho1**	**Delta2**	**rho2**	
Default model	0.991	0.914	0.994	0.948	0.994
Saturated model	1		1		1
Independence model	0	0	0	0	0

جميع القيم الخاصة بـ Default model جاءت مقاربة للواحد الصحيح بما يزيد من القوة التفسيرية للنموذج.

تحليل النتائج والتوصيات:

بالنسبة لتأثير متغيرات التنافسية الفرعية الاثنتي عشر على متغير التنافسية العالمية الإجمالي GCI فقد جاء متغير البنية الأساسية ومتغير الابتكار غير معنويين إحصائياً وذلك بالنسبة للدول محل الدراسة في فترة الدراسة.

بالنسبة لمتغير البنية الأساسية فيمكن إرجاع هذا الأمر إلى أن الاستثمارات التي تجتذبها معظم تلك الدول ترتبط في المقام الأول بالصناعات الاستخراجية التي تمثل النصيب الأكبر في اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل قد يؤدي إلى عدم إعطاء متغير البنية الأساسية الاهتمام الكافي في السياسات التنموية لتلك الدول بالإضافة إلى أن التركيز في تطوير البنية الأساسية منصب في الأساس على الطرق والكباري والمرافق دون البنية الأساسية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الأمر الذي أدى إلى انخفاض مؤشر البنية الأساسية في دول مثل الجزائر ومصر والبحرين والمملكة العربية السعودية وتذبذبه بين الارتفاع والانخفاض في كل من الأردن والكويت والمغرب، حيث يعود هذا الأمر أيضاً إلى تغير منهجية حساب متغير البنية الأساسية وإضافة قطاعات أخرى لا تمتلك فيها الدول محل الدراسة تطوراً كافياً للحاق بالدول المتقدمة، حيث يعتمد قياس متغير البنية الأساسية على عدد من المؤشرات كجودة البنية الأساسية بشكل عام وجودة الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وعدد مقاعد الطيران المتاحة ومدى إتاحة الطاقة الكهربية والتليفون والانترنت[١٧].

بالنسبة للمتغير الخاص الابتكار فقد جاءت مؤشرات الدول محل الدراسة منخفضة في جميع السنوات عدا إسرائيل ولا يقترب من نتائجها سوى الإمارات وقطر الأمر الذي يعني عدم وجود تأثير لهذا المتغير على تنافسية الدول محل الدراسة، حيث تعتمد منهجية قياس هذا المتغير على بيئة الابتكار في الدولة وجودة مؤسسات البحث العلمي وإنفاق المؤسسات والشركات على البحث والتطوير ومساهمة الجامعات في البحث

العلمي وضلوع الدولة في إنتاج المنتجات التكنولوجية المتطورة وعدد العلماء والمهندسين بالدولة وحجم براءات الاختراع ومدى تطبيقها[١٨].

بالنسبة لمتغير X6 والخاص بكفاءة سوق المنتجات فقد جاءت إشارة المعلمة الخاصة به سالبة لتعكس علاقة عكسية بين هذا المتغير ومتغير التنافسية الكلية من جانب ومتغير الناتج المحلي الإجمالي من جانب أخر، ويمكن أن يعود هذا الأمر إلى تعقد منهجية قياس هذا المتغير حيث يعتمد هذا المتغير على حوالي ١٦ متغيراً فرعياً هم قوة المنافسة المحلية، مدى الهيمنة على الأسواق، فعالية سياسة مكافحة الاحتكار تأثير الضرائب على جذب الاستثمارات، معدل الضرائب على أرباح الشركات، عدد إجراءات والمدة اللازمة لبدء النشاط، السياسة الزراعية بالدولة، القيود غير التعريفية، معدل الرسوم الجمركية، انتشار الملكية الأجنبية لعناصر الإنتاج، حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة الدولة تجاهه، الأعباء الجمركية العامة كضرائب القيمة المضافة والرسوم الأخرى المفروضة على الواردات، نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، درجة توجيه العميل أو المشتري[١٩]، وتطور ثقافة المستهلك، وبالنظر لتلك المتغيرات نجد قصور بالغ في الدول محل الدراسة في تطورها وتحسينها كما أن القطاع غير الرسمي يلعب دوراً كبيراً في أسواق تلك الدول الأمر الذي قد يؤدي إلى خروج نتائج قد لا تتفق مع الشائع أو مع منهجية قياس هذا المتغير.

من خلال مؤشرات التنافسية المختلفة الخاصة بالدول محل الدراسة يظهر تأثراً كبيراً لهذه الدول بالمرض الهولندي (Dutch disease) خصوصاً الدول المصدرة للبترول التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على عائدات البترول الخام، حيث إن متوسط الدخل في تلك الدول لا يتناسب مع مؤشر التنافسية العالمية الإجمالي ولا مع مؤشرات التنافسية الفرعية.

بالنسبة لباقي المتغيرات فقد جاءت معنوية إحصائياً بالإضافة لتأثيرها الإيجابي المباشر على مؤشر التنافسية الإجمالي، وتأثيرها الإيجابي غير المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة، إلا أن الوزن النسبي ومدى تأثير تلك

المتغيرات جاء متبايناً من متغير لأخر ويمكن ترتيب تلك المتغيرات التسعة المتبقية وفقاً لتأثيرها كما يلي (من الأقل تأثيراً إلى الأعلى تأثيراً):

المتغير	الأثر على GDP	الأثر على GCI
الصحة	0.004	0.052
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	0.006	0.09
النظام المالي	0.007	0.105
سوق العمل	0.008	0.117
حجم السوق	0.01	0.151
مؤسسات الدولة	0.012	0.183
مهارات سوق العمل والتعليم	0.014	0.213
استقرار بيئة الاقتصاد الكلي	0.021	0.31
بيئة الأعمال	0.022	0.327

وفقاً للجدول السابق والخاص بالتأثير الإجمالي للمتغيرات التسعة المعنوية ذات التأثير الموجب على كل من مؤشر التنافسية الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، **توصي الدراسة بما يلي:**

تدشين خطة زمنية للارتقاء بالمتغيرات الفرعية الأكثر تأثيراً على التنافسية وعلى الناتج المحلي الإجمالي مدتها أربعة سنوات مقسمة على مرحلتين، المرحلة الأولى مدتها ٢٤ شهراً للارتقاء بالمتغيرات الأربعة الأولى وفقاً لما يلي:

- يعتبر المتغير الخاص ببيئة الأعمال أكبر المتغيرات من حيث التأثير على كل من التنافسية العالمية والنمو الاقتصادي حيث يتطلب هذا المتغير أولوية قصوى في التعامل من خلال الاهتمام بكل من **المتطلبات الإدارية** والتي تتضمن تخفيض تكاليف بدء النشاط الاقتصادي وتخفيض مدة بدء النشاط من خلال تخفيض حجم الإجراءات وتحسين الإطار المنظم لعملية التعسر، بالإضافة إلى **الاهتمام بثقافة**

ريادة الأعمال والتي تعتبر إسرائيل الدولة الرائدة عالمياً فيها من خلال نشر ثقافة ريادة الأعمال في التعليم الجامعي وما قبل الجامعي، ونشر ثقافة تفويض السلطة والاهتمام بدعم شركات الابتكار وحماية المنافسة وآلية التعامل مع الشركات التي تتبنى فكر الابتكار التخريبي أو الابتكار المزعزع وهو الابتكار القائم على تحويل منتجات مرتفعة الثمن وشديدة التعقيد لم يكن من الممكن الوصول إليها إلا لشريحة معينة من المستهلكين إلى منتجات رخيصة يمكن الوصول إليها من عدد كبير من المستهلكين بشكل يزيح المنتجين القدامى من السوق[٢٠].

- يأتي متغير استقرار الاقتصاد الكلي في المرتبة الثانية من حيث التأثير النسبي على التنافسية العالمية والناتج المحلي الإجمالي حيث يعتمد هذا المتغير على استقرار معدل التضخم وضبط الدين العام بالدولة حيث يؤثر المتغيران على عدد كبير من النواحي أهمها ثقة المستثمر في بيئة الاقتصاد ومستوى معيشة المواطنين ومدى تآكل مدخرات الأفراد نتيجة ارتفاع معدل التضخم بالإضافة إلى شيوع حالة عدم التأكد والمؤثرة على جذب الاستثمارات إلى الدولة.
- المتغير ثالث من حيث التأثير هو مهارات سوق العمل والتعليم ويمكن الارتقاء بهذا المتغير من خلال القضاء تماماً على الأمية وزيادة حصة التدريب والتأهيل من ميزانيات الشركات، وتقييم جودة التدريب من خلال التأثير على الإنتاجية بالنسبة للسلع ورأي العملاء بالنسبة للخدمات، بالإضافة إلى الارتقاء بجودة خريجي نظام التعليم من خلال تحسين الإجابة على سؤال إلى أي مدى توفي مخرجات نظام التعليم بمتطلبات سوق العمل، والارتقاء بدمج تكنولوجيا المعلومات والرقمنة في نظم التعليم، ومدى سهولة البحث والوصول إلى العمالة المدربة وفق آلية مؤسسية محوكمة بشكل جيد، والاهتمام بتدريس الفكر النقدي والإبداعي في المدارس والجامعات وربطه بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة، والاهتمام بتخفيض معدل الطلاب إلى المدرسين من خلال تأهيل المدرسين والعمل على توظيفهم في الدولة.

- المتغير الرابع هو مؤسسات الدولة ويعتمد في الارتقاء به على عدد من المتغيرات الفرعية التي تمتد لتشمل كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالدولة حيث يجب تحسين وضع الدولة في مواجهة الجرائم المنظمة وعدد جرائم القتل ومواجهة الإرهاب وزيادة الاعتمادية والموثوقية في خدمات الشرطة، والاهتمام برأس المال المجتمعي القائم على التماسك الاجتماعي والمشاركة السياسية والثقة في مؤسسات الدولة، والشفافية في الإعلان عن المؤشرات الاقتصادية للدولة، ومدى استقلالية القضاء، وكفاءة نظام التقاضي في الدولة، وحرية الصحافة والإعلام، ومدى تقديم الدولة لخدماتها بشكل الكتروني من خلال الحكومة الالكترونية، وتعزيز سياسات مواجهة الفساد، وحماية الدولة للملكية الخاصة، ومدى وجود رؤية طويلة الأجل للحكومة، ومدى الاهتمام بالبيئة والاعتماد على الطاقة النظيفة.

في المرحلة الثانية والتي تستغرق ٢٤ شهراً يتم الارتقاء بالمتغيرات الخمسة المتبقية وذلك على النحو التالي:

- يتم الارتقاء بالمتغير الخاص بحجم السوق الذي يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بمعامل القوة الشرائية، العمل على زيادة الصادرات لتتوازن مع الواردات.
- الارتقاء بسوق العمل من خلال الاهتمام بتأمين العمال تجاه مخاطر إنهاء خدماتهم، الاهتمام بتحسين سياسات التوظيف وإنهاء الخدمة، زيادة تدخل الدولة في العلاقة بين العامل وصاحب العمل بشكل قانوني محايد، المرونة في تحديد الأجور مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية، الاهتمام بحقوق العمال ودمج النقابات العمالية بشكل أكبر في النظام الاقتصادي والسياسي، مرونة سياسة الدولة تجاه توظيف الأجانب، مدى اعتمادية الإدارة المحترفة من جانب الشركات في الدولة،

تحسين معدل الأجر إلى الإنتاجية للقضاء على البطالة المقنعة، القضاء على التحيز الجنسي في التوظف والأجور.

- العمل على تحسين النظام المالي بالدولة من خلال زيادة حجم الائتمان المتاح للقطاع الخاص بالدولة، زيادة الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مدى إتاحة تمويل رأس المال المخاطر Venture Capital، نشر ثقافة التأمين على الأعمال بين الأوساط الاقتصادية، والاهتمام بالسلامة المالية للقطاع المصرفي Banks Financial Health، تخفيض الفجوة الائتمانية.
- الاهتمام بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال تحسين خدمات الانترنت وإمكانية الوصول إلى المعلومات سواء للأفراد أو للمؤسسات الاقتصادية.
- الاهتمام بصحة المواطنين من خلال تبني المبادرات القومية الهادفة إلى علاج الأمراض المزمنة والاهتمام بتطعيم الأطفال وصحة الأم وزيادة إنفاق الدولة على القطاع الصحي وربطه بالنسب العالمية، والتأمين الصحي الإجباري على العمالة.

الهوامش

1- Ronald L. Martin, (2003), A study on the factors of regional competitiveness, A draft final report for the European commission directorate-general regional policy, p2-1.
2- Paul Krugman, (1994), Competitiveness: A Dangerous obsession, Journal of foreign affairs Volume 73 . No.2., p31.
3- Ronald L. Martin, Ob.cit, p2-2.
4- Raven Voinescu, Christian moioiu, (2014), Competitiveness, Theoretical and Policy Approaches. Towards a more competitive EU, 2nd International Conference 'Economic Scientific Research - Theoretical, Empirical and Practical Approaches', ESPERA 2014, 13-14 November 2014, Bucharest, Romania, PP514-515.
5- Tomasz Siudek, Aldona Zawojska, (2014), competitiveness in the economic concepts theories and empirical research, Oeconomia 13 (1) 2014, 91–108, PP94-95.
6- Ibid, P95.
7- Ronald L. Martin, Ob.cit., P2-2.
8- Ibid, P2-2.
9- Ibid, P2-2.
10- Klaus Schwab,(2018), the global competitiveness report 2017-2018, World Economic Forum, P11.
11- IMD, (2019), IMD world competitiveness yearbook 2019, International institute for management development- IMD world competitiveness center, P22.
12- Klaus Schwab, (2019), Global competitiveness report, World Economic Forum, P2.
13- IMD, (2019), Ob.cit., P16.

١٤-محمد متولي، (٢٠٢١)، تنافسية الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ – ٢٠١٧/٢٠١٦، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية المجلد ٦ العدد ١١ شتاء ٢٠٢١، ص١٩٣.

15- OECD, (2001), the new economy: beyond the hype - final report on the OECD growth project, meeting of the OECD council at the ministerial level 2001, PP 9-26.

16- Department of Trade and Industry (DTI), (2002), *Productivity and competitiveness indicators*, Update 2002, London, PP34-52.

17- Klaus Schwab,(2018), Ob.cit., P261.

18- Ibid, P261.

19- Ibid, P263.

20- Anthony, Scott D.; Johnson, Mark W.; Sinfield, Joseph V.; Altman, Elizabeth J. (2008). Innovator's Guide to Growth - Putting Disruptive Innovation to Work. *Harvard Business School Press. ISBN 978-1-59139-846-2.*